حركة التحرير الوطني الفلسطيني
فتح

المجازفة التاريخية وأطواق السلامة الوطنية

صخر ابو نزار

دراسات استراتيجية
٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

لم تواجه القضية الفلسطينية موضوعا اختلفت حوله الآراء وتعارضت المواقف بصورة حادة كما هو الحال مع اتفاق إعلان المبادئ، الذي تمخض عن المفاوضات السرية التي جرت في اوسلو بين أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية ورسميين من الحكومة الإسرائيلية. لقد أحدث الاختلاف حول هذا الاتفاق منذ أن تم الإعلان عنه حالة اضطراب وفوضى في الساحة الفلسطينية على المستويين القيادي والقاعدي. وقد انسحب الاختلاف إلى الساحة الجماهيرية الشعبية برمتها.

وقد كان للطريقة التي تمت فيها المفاوضات، والتي تم فيها الإعلان عن نتائجها دوراً أساسيا في تأجيج الخلاف. فقد تم إعلان الاتفاق بكل ملحقاته في الصحف الإسرائيلية عشية عرضه على الحكومة الإسرائيلية التي اعتمدته ووافقت عليه. في حين كان أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح آخر من يعلم.

كانت القراءة الأولى للاتفاق بصورته التي سبقت اتفاق الاعتراف المتبادل بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد حشدت معارضة كبيرة لنصوصه. فقد تجاهلت هذه النصوص الكثير من الثوابت التي كان الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن متمسكا بالحفاظ عليها باعتبارها من المحرمات التي لا يجوز التساهل فيها، وفي مقدمة ذلك قضية القدس والمستوطنات، ونطاق الولاية، وغيرها. وقد جاء اتفاق الاعتراف المتبادل وما صاحبه من تنازلات مبدئية تتعلق بالميثاق الوطني وبالانصياع لشروط إسرائيل فيما يتعلق بالانتفاضة وبالكفاح المسلح ليضيف للاختلاف عناصر جديدة.

لقد كان الشرخ الذي أحدثته الاتفاقيتان عميقاً إلى أن جاء ذلك الاحتفال الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض في 31/سبتمبر/3991 فقد كان لذلك العرض الرسمي دوره في دفع الجماهير بصورة حاشدة إلى تأييد الاتفاق دون معرفة حقيقة النصوص أو الشروط. فقد ظهرت صورة الأخ أبو عمار في البيت الأبيض والإعلام الفلسطينية، التي لم تعد محظورة كما كانت، وكأنها بداية حقيقية للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة. هكذا رآها الناس. تماما كما رأتها المعارضة الإسرائيلية التي حشدت كل طاقاتها وإمكانياتها لتعارض الاتفاق، ولتعمل على إسقاطه.

كان الشرخ عميقاً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد عارض الاتفاق نصف الأعضاء واستقال بعضهم واستنكف البعض الآخر عن المشاركة في الاجتماعات. أما اللجنة المركزية لحركة فتح، فقد ناقشت الاتفاق ولم تصل إلى اتخاذ قرار بشأن رفضه أو قبوله بل قررت عرضه على الهيئات التنظيمية العليا. وعلى الرغم من موافقة المجلس المركزي على اتفاق إعلان المبادئ في اجتماعه بتاريخ 01/أكتوبر/3991، إلا أن المجلس أحجم عن إقرار اتفاق الاعتراف المتبادل باعتبار أن ما يتعلق بالميثاق الوطني هو من صلاحيات المجلس الوطني الفلسطيني.

لقد كان واضحاً أن الإحباط واليأس والطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات في واشنطن هي التي جعلت المجلس المركزي يتبنى اتفاقا لا توجد أي ضمانة لإمكانية تنفيذه. ناهيك عن بذور فشله التي يحملها في داخله والتي كانت المستوطنات من ابرز معالمها. لقد كان الأمل في أن يكون الاتفاق منقذاً لواقع منظمة التحرير، ومعززا لمفهوم الكيانية الفلسطينية، ومؤشراً نحو التحول الاستراتيجي لدى الحركة الصهيونية. ولكن كل هذه التطلعات ومحاولات فهم الاتفاق، بعد الاعتراف المتبادل، بشكل يضفي عليه

مسحة التكافؤ بين طرفيه، وإمكانية العبور إلى مفاوضات منطقية تحمل في ثناياها بذور السلام قد باءت بالفشل. فالطريقة التي جرت فيها المفاوضات في طابا وباريس. وكذلك الشكل والمضمون الذي انتهى إليه توقيع اتفاق القاهرة في 9/يناير/4991 أثبت أن الحكومة الإسرائيلية ليست جادة في عملية السلام. وليست جادة في عملية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما تسعى لمحاولة فرض استسلام على الشعب الفلسطيني. وهو ما يضع الاتفاق برمته أمام خطر السقوط الذريع. لقد كان اتفاق القاهرة رغم كل ما احتواه من إجحاف، ناقوس خطر بالنسبة للعنصريين المصهاينة سواء داخل الجيش أو بين صفوف المستوطنين مما دفعهم لتنفيذ ضربتهم الاجهاضية المجرمة في الحرم الإبراهيمي فجر يوم 52 شباط 4991 ، الأمر الذي يجعل عودة الطرف الفلسطيني إلى المفاوضات بنفس الشروط التي سبقت الجريمة، مجرد عبث وإهدار دماء وخداع للذات. إن إزالة بذور الفشل التي من أبرزها قضية المستوطنات وقضية القدس. والعبور السريع إلى الحل النهائي من شأنه أن يعطي لخطوة الأمل آفاق التجلي وتجاوز العقبات.

لقد تحملت حركة فتح عبر المسيرة النضالية المعاصرة للشعب الفلسطيني المسؤولية التاريخية بكل ما نتج عنها من إيجابيات وسلبيات. وهي إذ تتصدر الآن المسؤولية الناتجة عن التعامل مع اتفاقيات السلام بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية، تدرك أهمية الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي نشأت وستنشأ في مدى الصراع الاستراتيجي العام، بين الكيان الإسرائيلي والشعب الفلسطيني من جهة، وبين الوجود الصهيوني الإمبريالي على أرض فلسطين، والأمة العربية والإسلامية من جهة أخرى. إن هذا الأمر يجعل من التعامل مع الاتفاقيات في ظل المتغيرات الديناميكية توظيفاً للتكتيك الذي يخدم الخط الاستراتيجي العام. إن وضع الاتفاقيات في إطار توظيفها في مرحلة التراجع الاستراتيجي لتدعم الخطة الاعتراضية للمشاريع الإمبريالية والصهيونية، التي تهدف إلى سحق الوجود الفلسطيني وفرض الهيمنة الصهيونية على المنطقة، يتطلب الحيطة والحذر في التعامل مع الاتفاقيات من جهة، ويتطلب التمسك بالبدائل الاستراتيجية التي تظل هي الضمانة لنجاح الخطة الاعتراضية في التصدي للمخطط التصفوي، وفتح الآفاق للخط الاستراتيجي النضالي العام من أجل تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

تعبر حركة فتح عن مواقفها الرسمية عادة من خلال البيانات الصادرة عن اللجنة المركزية أو المجلس الثوري أو المؤتمر العام بعد دورات اجتماعات كل منها. وإلى جانب بيانات اللجنة المركزية فإن نشرة فتح المركزية تعبر عن الموقف الحركي بشكل عام بما يلتزم بقرارات اللجنة المركزية والمجلس الثوري والمؤتمر العام.

ولكي نوضح آلية العمل الفتحوي، وصناعته للأحداث وتفاعله معها، ولآلية اتخاذ القرار في المفاصل التاريخية، مع ضمان الاحتياطات وتامين أطواق السلامة الوطنية وكيف تعاملت فتح مع مسيرة التسوية بشكل عام ومع اتفاقيّتي الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ لا بد من استعراض المواضيع التالية:

أولاً: الخلفية التاريخية لاتفاق إعلان المبادئ ومشروع غزة أريحا أولا.

ثانياً: نقاط القوة والضعف في اتفاقيّتي السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

ثالثاً: دور فتح في صياغة المستقبل الفلسطيني.

رابعاً: الخطط المستقبلية للإنماء والبناء في دولة فلسطين المستقبل.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية لاتفاق إعلان المبادئ ومشروع غزة أريحا أولا

شكلت حرب الخليج الثانية الفرصة السانحة للحركة الصهيونية ولدولة إسرائيل لتوجيه الضربة القاضية لمنظمة التحرير الفلسطينية. فعلى الرغم من الدور الذي لعبته المنظمة ورئيسها في محاولة لمنع الحرب والالتزام بالحل العربي. إلا أن خيوط المؤامرة كانت أكبر من طاقة المنظمة، التي وجدت نفسها متهمة من قبل التحالف المعادي للعراق بأنها تساند احتلال العراق للكويت. ولم تفلح محاولات المنظمة توضيح موقفها النابع من رفضها للعدوان الثلاثيني على العراق. فالشعب الفلسطيني، في الأرض المحتلة وخارجها، وقف مؤيداً للعراق في صموده وتصديه للعدوان الصهيوني الموجه ضد شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية. وكان ثمن محافظة إسرائيل على تماسك الحلف المعادي للعراق، بما فيه من أنظمة غير عربية، وتحملها القصف العراقي المدمر دون رد فعلي يدخلها طرفا مباشرا في الحرب، يتمثل إلى جانب أمور أخرى في مطلبين أساسيين. الأول هو الحصول على قرار من الأمم المتحدة ينفي عن الصهيونية صفة العنصرية ويقرر بأنها حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي. ويتمثل المطلب الثاني في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية والتعامل مع قيادات محلية بديلة من سكان الأرض المحتلة.

ومع توقف الحرب، جاءت مبادرة الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس في 6 مارس - آذار 1991 حيث جاء في الخطاب ما نصه (لا بد أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن 242، 833، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ووجوب التوسع في هذا المبدأ، حتى يكفل أمن إسرائيل والاعتراف بها، ويكفل في نفس الوقت الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. وأي شئ غير ذلك سوف يفشل من ناحيتي تأمين العدالة والأمن. لقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي الإسرائيلي. (1)

وقبل أن ينهي الرئيس بوش خطابه، كان إسحاق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، يعلن رفضه لمشروع بوش. ويعلن تمسكه بفهمه وتفسيره الخاص لقرار مجلس الأمن (242) وبأن إسرائيل قد نفذته بالفعل عندما انسحبت من اكثر من 09 بالمائة من الأراضي التي احتلتها عام 1967 عندما أعادت سيناء لمصر حسب اتفاقية كامب ديفيد. أما قطاع غزة، ويهودا والسامرة والقدس فإنها، على حد تعبير شامير، تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية. وأن الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة هي تطبيق الحكم الذاتي. بعد إجراء انتخابات للسكان الفلسطينيين.

وجاءت جولات الوزير بيكر المكوكية لترتيب عقد مؤتمر للسلام، لكي تلبي تطلعات بوش ومبادرته، وبما يخدم النظام العالمي الجديد، الذي كان بوش يطمح إلى فرضه على العالم. لقد واجه بيكر خلال جولاته حقائق لا تنسجم مع التوقعات والتطلعات التي وضعتها المجموعة الرئاسية في تقرير (البناء من أجل السلام) بشأن القيادة البديلة في الأرض المحتلة، التي يمكن عبرها تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية. فقد جاء في نص التقرير ما يلي: (قد يحاول البعض اللجوء إلى مزيد من العنف، ولكن هذا لن يؤدي إلا إلى سوء وضعهم. وقد يحاول آخرون العمل في النهاية لصالح تولي أمورهم الذاتية على المستوى السياسي، مثلما يتولون أمورهم في الشارع. وهذا بالتحديد نوع من التطور بعيد المدى الذي يجب على الإدارة المقبلة تشجيعه، كون هذه القيادة ليست لمنظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على شرعيتها من خلال مقاومتها لإسرائيل. ولكن كونها منتمية إلى الضفة الغربية وغزة فإن لديها بعض التجربة في

التعايش مع إسرائيل إلى الحد الذي يمكن معه نقل موقع النشاط السياسي من عرفات وضباطه في تونس وبغداد إلى جماعات محلية في الأراضي. وبمنح التشجيع لنهج يبنى على هذه الديناميكية الجديدة، فإنه بمقدور الإدارة المقبلة إحداث عملية على شكل اتفاق سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين بالأراضي يحتوي على طاقة لفرز نوعية من المفاوضين الفلسطينيين الذين طالما سعى العديد من الإسرائيليين والأمريكيين بحثاً عنهم. (2)

لقد وضع مخطط مدريد ومواصفات مساراته بشكل ينسجم مع خطة شامير الاستراتيجية في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وفي الوصول إلى الحكم الذاتي كحل نهائي للقضية الفلسطينية من جهة أخرى.

كان واضحاً أن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك يجمع مسارين مختلفين أولهما وهو الأردني يدخل مباشرة في الحل النهائي على أساس القرار 242 أما الآخر وهو الفلسطيني فمساره ينقسم إلى مرحلتين، أولهما انتقالية، للوصول إلى ترتيبات حكم ذاتي في المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات. والثاني يتم فيه التفاوض في السنة الثالثة حول المرحلة النهائية على أساس القرار 242.

ولم يخف شامير خطته التفاوضية بشأن المسار الفلسطيني، فقد أعلن بعد فشله في الانتخابات، أنه كان سيستمر في التفاوض لمدة عشر سنوات قادمة حتى لا ينسحب من ما يعتبره أرض إسرائيل التاريخية.

وقد عبرت حركة فتح عن موقفها من مؤتمر مدريد والمشاركة فيه كما صدر في نشرة فتح بتاريخ 13/أكتوبر/1991على الشكل التالي:

(استطاع التعنت الصهيوني أن يفرض شروط انعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام، ارتكازا على قبضة الهيمنة الأمريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد. وعلى الرغم من تظاهر أمريكا بالضغط على الكيان الصهيوني في مسألة ضمانات قروض مواجهة متطلبات الهجرة اليهودية، إلا أن الصهاينة استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم وأن يطمسوا معظم الأسس والثوابت الفلسطينية. فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، تحولت إلى شكل من الإشراف غير المباشر. كما ان تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس، وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعاً وتمثيلاً منع تحقيقها. وقد جاء خطاب الرئيس بوش في مؤتمر مدريد خالياً من التزاماته السابقة في 6 مارس - آذار الماضي، الذي ركز على مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق السياسية للفلسطينيين، مستبدلا ذلك بعبارة فضفاضة تتحدث عن) منح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره، ويوفر قبولا بإسرائيل وتحقيق أمن لها). في الوقت الذي شدد فيه على أن هدف المؤتمر) ليس مجرد إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وإحلال حالة عدم الحرب مكانها، فهذا لا يكفي. وهذا لن يستمر. بل إننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي. وأعني بالسلام الحقيقي معاهدات، وأمناً وعلاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية، تجارة واستثمارات، تبادلاً ثقافياً وحتى سياحة).(3 وهذه كلها تطلعات صهيونية على حساب الأمة العربية.

لقد فصلت أمريكا سيناريو مؤتمر ما أسمته بالسلام على أساس المسارين، الثنائي والمتعدد، بحيث يمكن تحقيق حالات الاستفراد في المسار الثنائي لجعل الدول العربية، تبحث كل منها على حدة عن تحقيق أمنها الإقليمي على حساب الأمن القومي العربي. وقد حاول الرئيس بوش في خطابه في مؤتمر مدريد التقليل من أهمية خطورة بحث القضايا الإقليمية المتعددة الجوانب في المسار الثنائي، مثل ضبط التسلح والمياه ومشاكل اللاجئين والتنمية الاقتصادية. إن بحث هذه القضايا قبل إنجاز وضمان تحقيق الانسحاب الصهيوني من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو تكريس لتفوق الكيان الصهيوني على

العرب مجتمعين. وهو ما سيجعل قضية الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة قضية لاجئين، على الدول العربية استيعابهم مقابل استيعاب الكيان الصهيوني للمزيد من المهاجرين اليهود. ومن هنا كانت أهمية المزيد من التنسيق والتلاحم العربي وضرورة التمسك الجماعي بالثوابت الفلسطينية والعربية. كما ان الضرورة اقتضت توسيع دائرة الاهتمام بالتصدي لمحاولات التصفية التي تندرج في الانجرار نحو الاشراك الخداعية التي تنصبها الصهيونية العالمية بمساندة أمريكا.

وحين جاء حزب العمل إلى السلطة عبر الانتخابات المبكرة كان محكوماً باللاءات الستة التي شدد عليها خلال حملته الانتخابية وهي: (1) لا للتراجع عن قرار توحيد شطري القدس وضم القدس المحتلة رسميا إلى إسرائيل واعتبارها العاصمة الأبدية لها. (2) لا للانسحاب الكامل من الجولان ولو في مقابل معاهدة سلام. (3) لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها. (4) لا عودة إلى حدود 4 يونيو - حزيران 7691. (5) لا لإزالة المستوطنات. (6) لا لإقامة دولة فلسطينية. (4)

ولم تختلف سياسة رابين التفاوضية عن سياسة شامير، كانت حوار طرشان في المسار الثنائي ولكنها وجدت في المسار المتعددة متنفسا لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث كانت قبضة بيريز متساهلة تجاه قبول أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفود.

ورافق التغيير الذي نتج عن الانتخابات الأمريكية عملية إبعاد 514 مواطناً فلسطينياً، مما أدى إلى تعطيل المسار الثنائي بشكل خاص، ومسيرة التسوية بشكل عام. وبدأت جولة الوزير كريستوفر في محاولة لبعث الحياة في مسيرة التسوية مستخدما سياسة تجميع الأطراف المتناقضة حول طاولة المفاوضات، عبر تشجيع كل طرف على حدة وإسماعه ما يرضيه. فطرح مشروعاً من ست نقاط لحل المشكلة، ولكنه عاد وتراجع عنه بسبب تعنت حكومة رابين. وقد أوضح كريستوفر لرابين أنه (بدون موافقة الفلسطينيين على العودة إلى طاولة المحادثات فإن محادثات السلام لن تستأنف. فالفلسطينيون وحدهم يمسكون بمفتاح استئناف المفاوضات). (5)

كان بيريز يدرك هذه الحقيقة، بل وكان يدرك أيضاً أنه بدون منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن للمفاوضات أن تنتج شيئاً، ولذلك بادر بفتح قناة خلفية للحوار، بدأت تحت ستار أكاديمي وبرعاية مؤسسة علمية نرويجية. وهو ما نتج عنه لاحقاً اتفاقية اوسلو. كان الهدف من هذه القناة هو المحافظة على قوة دفع لمسيرة عملية التسوية، بحيث ينتج الوصول عبرها إلى صيغة إعلان مبادئ تساعد المسار الثنائي عند استئنافه.

وعندما بدأت الجولة التاسعة، كان واضحا أن تغيراً حصل داخل طاقم الإدارة الأمريكية المكلف بمتابعة مسيرة التسوية، خاصة وان الرئيس كلنتون أعلن عن دور الشريك الكامل للولايات المتحدة. وكان واضحاً من خلال الأيام الأولى للجولة التاسعة أن سياسة المراوغة الإسرائيلية لا تزال قائمة، ولكن بصورة أقل مما كانت عليه في الجولات السابقة. ويعود ذلك إلى تجنب إقحام الإدارة الأمريكية في عملية التفاوض. كما ان الإدارة الجديدة تصرفت في مطلع الجولة التاسعة بطريقة ليست بالسوء الذي كان سائداً في عهد السيد بيكر. فقد كان الشريك الكامل يثمن عقلانية موقف منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات الذي أمر الوفد بالحضور إلى الجولة التاسعة. والذي لولا موقفه لما كان لهذه الجولة أن ترى النور. وما أن انتهت الجولة التاسعة حتى ظهر أن كل ما سمعه الوفد الفلسطيني كان ذرا للرماد في العيون. فقد تراجع الراعي الأمريكي عن كل مبادئه ومواقفه السابقة والمعلنة التي تتعلق بعملية التسوية، سواء قراري مجلس الأمن 242و833 باعتبارهما الأساس الراسخ لعملية التسوية برمتها، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، والتوافق مع الشرعية الدولية، إضافة إلى الموقف الذي يعتبر المستوطنات عقبة في طريق السلام. واعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أشارت قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الخصوص، حيث كان آخرها قرار 997 الذي وافقت عليه إدارة بوش. وكذلك

الموقف من الإبعاد وخرقه لاتفاقية جنيف الرابعة، ولحقوق الإنسان. لقد ظهر النكوص الأمريكي بشكل واضح في اقتراح أمريكي بتاريخ 21 أيار 3991 ، بعنوان (البيان الإسرائيلي الفلسطيني المشترك). وهي الوثيقة التي ادعى طاقم الخارجية الأمريكية أنها تعكس العناصر التي اشتملتها ورقتا العمل الفلسطينية والإسرائيلية، ولم تكن في حقيقة الأمر غير صياغة للأفكار الإسرائيلية المغلفة ببعض الغموض. كان الرفض الفلسطيني للورقة قاطعاً، وجاء الرد الأمريكي عن طريق دنيس روس الذي أخبر الوفد الفلسطيني، بأن أي تقدم في مجال حقوق الإنسان سيكون مرهوناً بالموقف الفلسطيني من الاقتراح الأمريكي. كان واضحاً أن الموقف الأمريكي في الجولة التاسعة أصبح أكثر رضوخاً لضغوط اللوبي الإسرائيلي، خاصة وان مارتن انديك، أحد دعائم اللوبي قد أصبح في قلب مطبخ طاقم الخارجية الأمريكية، بعد ان منح الجنسية الأمريكية لهذا الغرض.

أصبح واضحاً بالنسبة للوفد الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية ان موقف الوفد الإسرائيلي اصبح أقل تشدداً من موقف طاقم الخارجية الذي يقوم بدور الراعي ويتشكل في غالبيته العظمى من يهود أمريكيين أقرب إلى سياسة حزب الليكود منهم إلى سياسة حزب العمل.

وأصبح واضحاً أيضاً بالنسبة للتيار المعتدل في حزب العمل بأن طاقم الخارجية يتطلع إلى تعطيل الوصول إلى إعلان مبادئ لإفشال حكومة حزب العمل. خاصة وأن رابين اتخذ بعد نجاحه في الانتخابات موقفا فظا من اللوبي الإسرائيلي الذي كان يدعم منافسه شامير.

وفي ظل المأزق اتجه دعم رابين لسياسة بيريز في القناة الخلفية بعيدا عن الاصابع المباشرة لطاقم الخارجية الأمريكية وتحولت القناة الخلفية من بحث أكاديمي إلى عملية مفاوضات سرية جادة وذلك بعد أن أصبح الوفد الإسرائيلي رسميا وبرئاسة مدير عام وزارة الخارجية. كما تعزز بمستشار قانوني متمرس يحظى بثقة رابين. كان التوجه الذي يسود المفاوضين في القناة الخلفية هو التوصل إلى وضع صيغة لإعلان مبادئ بشكل سري جداً، يوافق عليه كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إسحاق رابين. ثم يتم تسليم هذا الإعلان للوزير كريستوفر، ليقوم بتقديمه للوفدين المتفاوضين في واشنطن باعتباره مبادرة أمريكية عليهما قبولها. وكان المفروض ان يظل الموضوع سراً على الوفدين وعلى العالم ما عدا ذوي العلاقة الذي لا يتجاوز عددهم في أي من البلدين، خلاف الوفد السري، أصابع اليد الواحدة، كما أن وزير الخارجية النرويجي المرحوم هولست كان يطلع الوزير كريستوفر على مسار القناة الخلفية.

ويمكن القول ان قناة اوسلو السرية ظلت غير مهمة وغير واعدة، حتى بالنسبة لأكثر المطلعين والمتابعين لها، إلى أن جاءت الجولة العاشرة التي انتهت بتاريخ 03حزيران 3991 بإصدار المسودة الأمريكية التي رفضتها القيادة الفلسطينية بشكل قاطع. ورافق ذلك دفع طاقم الإدارة الأمريكية لمشروع التسليم المبكر للسلطات. وهو مشروع من شانه أن يسرع في إبراز قيادات ميدانية في داخل الأرض المحتلة، تقبل بما هو أقل من الحكم الذاتي، ويتم دعمها مالياً من السعودية وأمريكا وإسرائيل. وتنتهي علاقتها بالمنظمة وتصبح المرحلة الانتقالية مجزأة إلى مرحلتين. وبذلك يضمن الإسرائيليون ان يكون سقف الحل النهائي هو الحكم الذاتي.

لم يجد مشروع مارتن انديك ودنيس روس للتسليم المبكر استجابة لدى الوفد الفلسطيني رغم ما قدمه من اغراءات مادية وسلطوية. وهكذا أفشلت قبضة تنظيم حركتنا داخل الأرض المحتلة، وحكمة القيادة في التعامل مع الشروط المجحفة والممر الإجباري، منذ مؤتمر مدريد، مخطط الصهاينة الهادف إلى خلق قيادة بديلة، يتم عبرها تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها رمز الاستقلال الوطني. ولقد عبر روبرت ساتلوف عن هذا المخطط بقوله (كان الضعف المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية أحد الشروط المسبقة التي مكنت من انعقاد مؤتمر مدريد. وكنتيجة طبيعية لذلك، كان الأمل في ذلك الوقت، أن تشكيل وفد

فلسطيني مفاوض من داخل المناطق. والهالة التي سترافق دوره كمفاوض متكافئ مع إسرائيل، سيدفع إلى تطوير قيادة محلية، وان كانت وطنية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، واليوم فإن هذا الشرط المسبق غير قابل للتطبيق. وان الأمل في خلق قيادة بديلة قد بدا مظلماً). (6)

كان الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن يتشبث بشكل مبدئي بشعار القدس أولاً. معبراً أن القدس مفتاح السلام. وكان هذا التشبث بالمبادئ في واشنطن يسهل الطريق أمام الصفقة التي تجري في القناة الخلفية في اوسلو واعتبر الحديث عن غزة أولا مجرد أسلوب معاد يهدف إلى التفرقة بين أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الرد عليه كان منسجما مع الموقف الفتحوي المبدئي النابع من الالتزام بقرار المجلس الوطني الفلسطيني، الذي أكد على استعدادنا لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره أو انسحاب العدو الصهيوني عنه، كخطوة مرحلية على طريق تحرير فلسطين. وعندما سئل الأخ ياسر عرفات من قبل صحفيين إسرائيليين حول إمكانية قبوله تسلم قطاع غزة إذا انسحب الإسرائيليون منه؟ كان جوابه، غزة لوحدها لا يمكن. أما إذا ارتبطت بانسحاب من منطقة أخرى في الضفة، منطقة أريحا مثلاً، على ان يتم تسلم الصلاحيات والمسؤوليات الكاملة فيهما من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بعد انسحاب إسرائيلي كامل، فهذا الموضوع قابل للبحث.

وانتشر شعار غزة أريحا أولا، وجاء تبنيه مبدئيا بوصفه يشكل خطة اعتراضية تدفع باتجاه الدخول إلى الحل النهائي. وتسلم السلطات الكاملة في قطاع غزة ومنطقة أريحا من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وتحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة على ان يتم ذلك في إطار إعلان مبادئ يشمل الولاية الجغرافية للحكم الذاتي الانتقالي على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو - حزيران 7691 بما في ذلك القدس. وقد تم تثبيت هذا الموقف في الرد الفلسطيني على الورقة الأمريكية بتاريخ 92 تموز 3991. تحت عنوان غزة أريحا أولا: وذلك باعتباره (شكلاً من أشكال فك الاشتباك الذي يحدث اختراقا في عملية التفاوض، وكذلك على الأرض، وهذه الخطوة الأولى تشكل تعبيراً حيويا وفعالا لانتقال حقيقي لسلطة كاملة للفلسطينيين على أرضية صلبة متحدة كلياً مع باقي الأراضي المحتلة التي تشكل جميعها وحدة لا تنفصم). (7)

ولكن موضوع غزة أريحا أولا، جاء من اوسلو ليس بالشكل الذي أردناه في صياغة الرد الفلسطيني على الورقة الأمريكية. وإنما جاء كمشروع اعتراضي لمشروع التسليم المبكر للسلطات. وقد سرّعت عملية استقالات بعض قيادات الوفد في الداخل في عملية التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إعلان المبادئ. ثم تتابعت الأحداث في منطقتنا بتدفق طاغ، جعل من متابعتها وتفسيرها أمراً صعباً لدى معظم أبناء حركتنا ومنظمتنا وشعبنا، خاصة وأن اعتماد أساليب التفاوض والتحاور السري مع العدو المحتل لأرضنا، يثير الشكوك حول مصداقية النصوص الناتجة عن هذه الأساليب.

لم يعد الوقوف عند النصوص وتفسيرها بسلبياتها وإيجابياتها هو بيت القصيد. فقد تجاوزت أحداث الاحتفال بالتوقيع على الاتفاق بالبيت الأبيض كل ما فيه من غموض. وأصبح الاتفاق وملاحقه والاعتراف المتبادل، والحوار الأمريكي الفلسطيني، والوضع الدولي الجديد للشعب الفلسطيني على خارطة النظام العالمي، كل هذا اصبح مطروحا على الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، مما جعل شعبنا يعيش حالة استفتاء على ما جرى ويجري بالنسبة لقضيته ومستقبله. وكما عبر الكثيرون عن رفضهم أو تحفظهم، فإن الكثيرين أيضا عبروا عن النشوة بالنصر إلى درجة المبالغة.

إن المجازفة التاريخية التي أقحمت فيها حركتنا ومنظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية برمتها نتيجة عملية المفاوضات السرية، وما تمخض عنها من اتفاق مفروض بنصوصه المكتظة بالغموض المدمر، أو الوضوح المتغطرس، الذي فرضه ميزان القوى الراهن لصالح الكيان الصهيوني. هذه المجازفة أصبحت حقيقة واقعة بعد أن استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تفرض وجودها، والاعتراف بها من

قبل الحكومة الإسرائيلية.

وكذلك بداية التحول الحقيقي في موقف الإدارة الأمريكية من منظمة التحرير، التي كانت مشطوبة بشكل كامل من مخطط مؤتمر مدريد. وهكذا اختلط حابل الأمل بنابل الفشل، في مرحلة صراع من نوع جديد يلعب فيه الإبداع في الأداء، وتعدد الخيارات وأساليب النضال، دوراً فعالاً في تحسين الشروط وتغليب عوامل الأمل على عقبات الفشل.

الفصل الثاني

نقاط القوة والضعف الرئيسية في اتفاقيات السلام

عندما عرض اتفاق إعلان المبادئ على اللجنة المركزية لحركة فتح، في اجتماعها بتاريخ 92/8/3991، لم يكن ذلك لمناقشته مع إمكانية تعديله قبل إقراره، وإنما للموافقة عليه أو رفضه كما هو. وكان لا بد من تحليله وتشريحه بدقة حتى يكون القرار الصعب مبنيا على قناعة ووعي كاملين. وعلى الرغم من تمازج المنهجين الثوري والواقعي في إطار اللجنة المركزية، مع الغياب المطلق للمنهج الأيديولوجي، فقد كان الحذر والتخوف واضحا في كل المداخلات. لم يكن اعتراف إسرائيل بالمنظمة قد تم بعد، وكان المفروض أن يوقع الاتفاق من قبل الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات واشنطن.

مع الصفحة الأولى لوثيقة <إعلان مبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية> يقرر المرء الانحياز إلى المنهج الواقعي أو الثوري، فالبحث عن نقاط القوة في النص ينسجم مع الصلابة التكتيكية. في حين ينسجم القفز عن نقاط الضعف مع المرونة المبدئية. وعكس ذلك فإن البحث عن نقاط الضعف ينسجم مع الصلابة المبدئية وتحديد نقاط القوة يحدد التنازلات المبدئية للخصم وكان الانحياز للمنهج الثوري غالباً، وإن كانت القوة الرئيسية لإعلان المبادئ تنبع من ضعف أو انعدام البدائل لدى الكثيرين من الأعضاء.

على الرغم من وجود حالات الموافقة والتحفظ والرفض. كانت الأغلبية للموافقين بتحفظ أو بدون. إلا أن اللجنة المركزية امتنعت عن إجراء تصويت على الموضوع باعتباره يمس قضايا مبدئية ليس من حق اللجنة المركزية أن تقرر فيها. ولا بد من إحالتها إلى المجلس الثوري أو المؤتمر العام للبت فيها. ولذلك أصدرت اللجنة المركزية قرارها بشأن الموضوع على الشكل التالي:

<عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح في جو إيجابي وبناء، ثلاثة اجتماعات مطولة بين 1 و 3/9/3991لمناقشة مشروع الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وقد وافقت اللجنة المركزية على عرضه على الأطر القيادية الفلسطينية العليا خلال الأيام القليلة القادمة> (8).

وحيث أن التوقيع على الاتفاق قد جرى في واشنطن في 31/9/3991 وبعد توقيع وثائق الاعتراف، المتبادل. فإن القراءة الفتحوية للاتفاق وبالمنهج الثوري تنبع من أهمية وضرورة الأخذ بالحسبان، عند تفسير نصوص إعلان المبادئ والعمل على تنفيذها، التغيير الأساسي الذي حصل والذي يجب أن ينسحب على متن اتفاق إعلان المبادئ بعد توقيع المنظمة عليه.

لقد أصبحنا أمام اتفاقين، أحدهما يشكل قوة للموقف الفلسطيني التفاوضي وهو اعتراف الحكومة

الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني بكل ما يعنيه هذا الاعتراف في القانون الدولي. ويشكل الثاني نقطة ضعف المفاوض الفلسطيني، وهو إعلان المبادئ الذي تمت صياغته ليوقع وينفذ من خلال الوفد الفلسطيني الذي فرضته صيغة مدريد المجحفة، والتي كانت تستهدف تصفية المنظمة. ومن الواضح أن منظمة التحرير ما كان يمكن لها أن توافق على إعلان المبادئ هذا بدون الاعتراف بها. كما أن إسرائيل ما كان يمكن لها أن تعترف بالمنظمة بدون موافقة هذه على إعلان المبادئ بصيغته الراهنة. وقد وصفت جين كوربين في كتابها <غزة أولا> ذلك بقولها:(لذلك اقترح سافير صفقة المقايضة. ولأنه، وبشكل أكثر أهمية، كان يلوح بالاعتراف المتبادل أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر، أغلق عرفات مسار واشنطن رغبة بتحقيقه، فبقبول تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، فإن إسرائيل ستكون قد وافقت بشكل ضمني على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودولته الخاصة به. فإذا كانت صفقة المقايضة هي العصا التي يعرضها سافير، فإن الاعتراف المتبادل كان هو الجزرة.) (9)

وقبل الدخول في تحديد نقاط القوة الرئيسية التي أضافتها اتفاقية الاعتراف المتبادل، لا بد من الإشارة إلى الثمن الباهظ الذي قدم مقابل اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، والتفاوض معها على هذا الأساس. فقد أضافت إلى جانب ما قدمته من أجل الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، التزامات تتعلق ببنود في الميثاق الوطني الفلسطيني وبالانتفاضة وباستراتيجية الكفاح المسلح وبتعهدات مهمة فرضتها ظروف المساومة. فحتى الجزرة لم تكن سهلة القضم، لقد اشتملت في بعض أجزائها على عنصر العصا التي تسعى لتكسير ما تبقى للمنظمة من أسنان.

نقاط القوة والضعف في اتفاق الاعتراف المتبادل بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية:

يمكن أن يكون اعتراف المنظمة بإسرائيل نقطة الضعف الأساسية، لما تحمله من تنازلات استراتيجية وقفز عن بعض الثوابت الوطنية. كما أن اعتراف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني يشكل نقطة القوة الرئيسية لصالح المنظمة، في حال انسحاب هذا الاعتراف على طبيعة العلاقات الثنائية، وفي المفاوضات كما يحددها القانون الدولي، على الشكل التالي:

1. إن المفهوم القانوني لاعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية لا بد أن يرتبط بشكل مباشر وفاعل باتفاق إعلان المبادئ، حتى يتسنى للمفاوض والملاحظ أن يدرك التغيير، الذي يجب أن ينعكس على نصوص إعلان المبادئ، الذي تمت صياغته بشكله النهائي قبل الاعتراف المتبادل. ولم تنعكس بذلك آثار الاعتراف بشكل واضح في صياغة وثيقة إعلان المبادئ. إن التغيير الذي حصل في اللحظة الأخيرة قبل التوقيع، والذي ثبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الحكومة الإسرائيلية كأحد طرفي الاتفاق في مطلع الإعلان وفي نهايته، حيث التوقيع، لا بد أن ينسحب على متن النص بشكل كامل.

2. إن المفهوم القانوني للاعتراف من الحكومات والدول وهيئات المجتمع الدولي ليس مجرد إجراء سياسي، وإنما هو عمل قانوني مهم يقبله القانون الدولي بصفته أحد المعايير الأساسية للقبول كحكومة أو دولة مشروعة. والمنظمة، مع أنها من ناحية، منظمة تحرير، إلا أنها مغايرة لكثير من حركات التحرير لأنها هيئة أقرب إلى حكومة، وبميثاقها أسست هيئات مختلفة. والأهم من ذلك، هو أنها بنت علاقتها الدولية على نطاق واسع، مع الحكومات والدول والمنظمات الدولية. وأصبحت مقبولة بشكل عام على أساس أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وبلغ هذا الجهد ذروته في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 6323 في الثاني والعشرين من تشرين الثاني نوفمبر 4791 الذي جدد التأكيد على الحقوق الشرعية التي لا تنفصم للشعب الفلسطيني. بما في ذلك:

- حق تقرير المصير.
- حق الاستقلال والسيادة الوطنية.

وفي الجلسة نفسها، ومن خلال القرار 7323 دعت الجمعية العامة ممثل منظمة التحرير لكي يصبح مراقباً في الجمعية .(01)

(وقد اعترفت معظم دول العالم بدولة فلسطين، وأخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة علما بقيام دولة فلسطين، وتعدلت صفة الوجود الفلسطيني داخل الأمم المتحدة من كونها منظمة، منحت صفة المراقب كأية حركة تحرير أخرى، إلى فلسطين، بحيث أصبحت فلسطين هي المراقب وتمثلها المنظمة). (11)

3. لقد عبرت الحكومة الإسرائيلية عن التزامها بمفهوم الاعتراف بالمنظمة في أكثر القضايا حساسية، والتي نص إعلان المبادئ على أنها ليست من صلاحيات الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية، وهي الشؤون الخارجية. فبدلا من المطالبة بإغلاق سفارات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وموقع المراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بادرت الحكومة الإسرائيلية بالإيعاز لسفرائها في الخارج ولمندوبها في الأمم المتحدة بالتعامل مع السفراء الذين يمثلون منظمة التحرير في السلك الدبلوماسي الدولي سفراء لدولة فلسطين وليس لحركة تحرير ولكن إسرائيل بالمقابل تنكرت لمفهوم هذا الاعتراف في كل المفاوضات لتطبيق اتفاق إعلان المبادئ على الأرض.
4. إن قرار المجلس المركزي الفلسطيني بتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ينطلق من مفهوم أن هذه السلطة الوطنية تشكل انسجاماً مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة بتاريخ 1-9 حزيران 4791 الذي ينص على (إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.) وقد اعترض الوفد الإسرائيلي في طابا على قرار المجلس المركزي الفلسطيني هذا، وتمسك بإسقاط الصفة الوطنية عن السلطة الفلسطينية في كل نصوص الاتفاقيات.

نقاط القوة والضعف في اتفاق إعلان المبادئ

لقد اكتظت نصوص اتفاق إعلان المبادئ بالتناقضات، مما جعل نقاط القوة والضعف ترتكز على التفسير ذي الوجهين للنصوص المتناقضة. فنقاط القوة والضعف متداخلة كما نراها في العناوين التالية:

1. الانسحاب:

إن تعبير الانسحاب المستخدم في اتفاق إعلان المبادئ والبروتوكول الملحق رقم 2، يعني إخلاء القوات الإسرائيلية المحتلة لجميع مساحة قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويستثنى الاتفاق مناطق المستوطنات، التي يمكن تمركز قوات محدودة فيها لأسباب أمنية. إن استخدام كتيب (تعليمات الجيش الميداني الأمريكي 72-01، > قانون الحرب البرية< يوليو/تموز 6591)، الذي تبنته وزارة الدفاع الأمريكية، ولا يزال الجيش الأمريكي يطبقها على قواته الميدانية، وفق متطلبات اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف، يساعد في تنفيذ الاتفاق، بما يخدم تحقيق الاستقرار، الذي تتطلع أمريكا لتحقيقه في المنطقة.

لقد أكد البروفيسور المحامي فرانسيس بويل في مذكرته القانونية حول موضوع، الاتفاقية المؤقتة والقانون الدولي، المقدمة إلى الممثلين الفلسطينيين في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بتاريخ 1

ديسمبر - كانون الأول 2991.إن هذا الكتيب الميداني هو بيان منهجي حول قواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالصراع المسلح والاحتلال العسكري، أعده أبرز خبير دولي في هذا الميدان، وهو البروفيسور ريتشارد باكستر. وقد جاء في نص مذكرة فرانسيس بويل ص 32ما يلي:

(عليكم أن تبطلوا مفعول الاحتلال العسكري الإسرائيلي وفقا للاتفاقية المؤقتة، كما في الفقرة 57 إن ما تعنيه هذه اللغة واضح تماما، ان الاحتلال العسكري الإسرائيلي وفق أنظمة لاهاي ينتهي عندما تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية. وبكلمة أخرى، فإنه حسب أنظمة لا هاي، فإن الاحتلال العسكري يمكن ان ينتهي من منطقة إلى منطقة وفي كامل الأراضي الفلسطينية، عند سحب القوات الإسرائيلية وإعادة نشرها في قواعد عسكرية محددة. وهذه هي الطريقة الطبيعية، التي يجب أن يتم بها الأمر حسب القوانين الدولية حول الاحتلال العسكري)). (21)

وتستطرد المذكرة في موقع آخر:

(28 بكلمة أخرى، يجب حصر وجود القوات العسكرية الإسرائيلية بصرامة في القواعد العسكرية المتبقية في الأراضي الفلسطينية، كجزء من الاتفاقية المؤقتة. وإذا ما استطعتم أن تحققوا هذا الهدف، عندها سيكون الموقف الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني نفس الموقف السابق للاحتلال. وهكذا فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي، سوف ينتهي تماما في جميع الأراضي الفلسطينية، التي ينسحب منها، بشرط ان لا يستطيع العودة إلى هذه الأراضي، إذا ما رغب في ذلك. ومن الآن فصاعداً سوف أشير إلى الأراضي الفلسطينية، التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية بالأراضي المحررة. لمقارنتها بالأراضي التي تتواجد عليها القواعد العسكرية والتي ستظل أراضي فلسطينية محتلة). (31)

إن أهمية الانسحاب كنقطة قوة في اتفاق إعلان المبادئ يقود إلى كونها تشكل تراجعا استراتيجيا بالنسبة للحركة الصهيونية التي تعتبر (فلسطين أرضا بلا شعب، لشعب بلا أرض) وأنها (أرض الميعاد) وأرض (إسرائيل التاريخية). وغير ذلك من التعبيرات، فالإقرار بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. خلال المرحلتين الانتقالية والنهائية، وغياب التسميات التي كانت سائدة في مسار واشنطن (يهودا والسامرة من نصوص الاتفاق أمر لا بد من تسجيل أهميته وإيجابيته لو حسنت النوايا. لقد زرع الصهاينة في المحضر المتفق عليه ما ينسف كل ما تقدم من إيجابية لاستخدام تعبير الانسحاب. فقد ترك هذا المحضر قطاع غزة مفتوحا أمام حركة القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين وحقهم في الاستمرار في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا. وبهذا يصبح تعبير الانسحاب هو في حقيقته إعادة انتشار ليس إلا. وقد اثبت اتفاق القاهرة أن الحكومة الإسرائيلية لا تعطي أي اهتمام لاعترافها بمنظمة التحرير وما يستوجب انسحاب هذا الا عتراف على صيغة تعاملها فيما يتعلق بالانسحاب والمعابر والتطلع نحو ما يضمن استمرار مسيرة السلام باتجاه الوصول إلى تسوية شاملة.

2. المستوطنات:

ورد ذكر المستوطنات في إعلان المبادئ باعتبارها ضمن القضايا المتبقية التي ستغطيها مفاوضات الوضع الدائم. إلا أن ذكرها في المحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ الذي ينص أنه >لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات وللإسرائيليين<، جعل من قضية المستوطنات المحور الأساسي لعملية التفاوض انطلاقا من الاهتمام الإسرائيلي المصطنع والمبالغ فيه لقضية الأمن.

ولقد ظهرت جليا لوفدنا المفاوض في طابا تلك الثغرات والتناقضات المزروعة في صلب إعلان المبادئ. وبدا واضحاً أن المستوطنات تشكل أخطر الألغام في قلب عملية السلام. فتحت شعار أمن المستوطنات

في قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما جاء في الاتفاق، يطالب المفاوض الإسرائيلي توضيع قواتهم العسكرية، ليس في المستوطنات وحولها فحسب، وإنما في المزارع والمصانع وفي الطرق المؤدية إلى المستوطنات والخارجة منها. وليس هذا فقط وإنما يعتبرون أن حقهم، حسب الاتفاق، توضيع قواتهم في كل الطرق والمدن والأسواق والمعابر والمنافذ التي قد يستخدمها الإسرائيليون، إضافة إلى سيطرتهم الكاملة على المعابر وكذلك على شاطئ البحر والحدود تحت شعار مسؤوليتهم عن الأمن الخارجي.

لقد أثبتت الاعتداءات الهمجية والإجرامية التي يشنها المستوطنون وأنصارهم في الجيش، ضد شعبنا في الأرض المحتلة، أن موضوع المستوطنات والمستوطنين يشكل بؤرة الفشل الأساسية الكامنة في صلب اتفاق إعلان المبادئ. وبدون معالجة موضوع المستوطنات والمستوطنين، وحتى لا تتكرر الجرائم والمذابح بعد جريمة الحرم الإبراهيمي، فإن الفشل سيعصف بعملية التسوية من أساسها. إن إعلان المبادئ في حد ذاته ينص أنه يمكن الدخول في المرحلة النهائية في أسرع وقت ممكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة، من هنا يجب استثناء موضوع الدخول في حل قضية المستوطنات مباشرة دون الانتظار إلى مطلع السنة الثالثة. وإذا علمنا أن معظم المستوطنين الذين يعيثون في الأرض فساداً هم من اليهود الأمريكيين المتعصبين أتباع غوش ايمونيم، وكاخ وكاهانا حي والليكوديين والذين ركبتهم الصرعة العنصرية فهاجروا لتحقيق وهم إعادة بناء الهيكل. فإنهم يشكلون الآن بتصرفاتهم التي تهدد عملية السلام والاستقرار تناقضا مع مصالح الإدارة الأمريكية الراهنة، والتي تختلف عن مرحلة إدارات الحرب الباردة واستراتيجية التوتر الدائم.

إن السكوت على ما يجري في هذه الأيام على الأرض الفلسطينية المحتلة من انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن إعاثة فساد وقتل وحرق وتدمير للفلسطينيين وممتلكاتهم، على أيدي عصابات المستوطنين المدججين بالسلاح وأنصارهم في الجيش الإسرائيلي تحت سمع وبصر حكومة رابين، إن دل على شئ فإنما يدل على هشاشة مشروع السلام وخداع نصوصه الغامضة لصالح الظلم على حساب العدالة، ولصالح الظلام على حساب النور. لقد جاءت الجريمة التي ارتكبت ضد المصلين في الحرم الإبراهيمي لتؤكد خطورة استمرار وجود المستوطنات والمستوطنين المدججين بأسلحتهم وبأحقادهم وعنصريتهم ولا تكفي الادانات والاستنكارات لإعادة المفاوضات إلى مسارها. فالانحياز لصالح مسيرة السلام، يقتضي إزالة صواعق الخطر من الألغام الموقوتة التي تشكلها المستوطنات.

3. الانتخابات:

لقد حرمت ظروف الاحتلال الإسرائيلي شعبنا في الأرض المحتلة من المشاركة في هيكلية المنظمة التشريعية والتنفيذية، سواء في المجلس الوطني الفلسطيني، أو في المجلس المركزي، أو في اللجنة التنفيذية. فلقد كان العدو الصهيوني يحول دون مشاركة العدد المحدد من الداخل في المجلس الوطني خلال دوراته السابقة جميعها، لعدم اعترافه بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، وكان تهديده بأن الخروج للمشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، هو تذكرة باتجاه واحد لا عودة. أي الأبعاد الطوعي. وقد ردت المنظمة على هذا التعسف الصهيوني بالعمل على إدخال الأخوة القياديين المبعدين من الداخل في المجلس الوطني الفلسطيني. والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، تأكيداً للترابط العضوي للنضال الفلسطيني. أما اليوم، وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية رسميا بالمنظمة ممثلا للشعب الفلسطيني، فإن هذا الاعتراف ينسحب تلقائيا على حق المنظمة في استكمال أطرها الرسمية، وبمشاركة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني من الداخل. وهنا تصبح قراءة الملحق رقم (1) المتعلق بصيغة وشروط الانتخابات قراءة فلسطينية التطلع والإرادة واجبة. وتصبح عملية انتخاب الجسم التكميلي للمجلس الوطني الفلسطيني ممثلا لشعبنا في الأراضي التي احتلت عام 7691 ، عملية التجسيد المادي لحقيقة وحدة شعبنا الفلسطيني

في الداخل والخارج.

إن تحمل شعبنا في الداخل العبء الأكبر من تبعات الكفاح المسلح والانتفاضة الجبارة ضد العدو الصهيوني، تجعل من مناضليه الأمناء حريصين على تجذير حقيقة الوحدة العضوية التي لا تنفصم، والتي هي مفتاح الا ستقلالية، التي ترفض التبعية مستقبلا للعدو الصهيوني، وترفض مخططاته لاستخدام شعبنا رأس جسر، يغزو به العالم العربي اقتصادياً، ويفرض هيمنته على الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الأمريكي الجديد.

بين الصفحة الأولى والأخيرة في اتفاق إعلان المبادئ وملاحقة، ومحضر الاجتماع المتفق عليه، توجد أماكن عدة لا يستقيم فيها فهم الاتفاق دون تناقض صارخ إلا بوضع منظمة التحرير الفلسطينية بدلا للتسميات الموجودة في متن الاتفاق مثل (ممثلي الفلسطينيين، مجلس منتخب، مجلس للفلسطينيين، وغيرها).

فالمجلس المنتخب لا يعني الممثل للشعب الفلسطيني، بعد أن تم الاعتراف من قبل الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. ان (المجلس) المنصوص عليه في الملحق الأول للاتفاق، والمتعلق بنمط وشروط الانتخابات، يحرم غالبية شعبنا الفلسطيني في الشتات من المشاركة في الانتخابات، بمن فيهم النازحين الذين (ليسوا في وضع يسمح لهم بالمساهمة في العملية الانتخابية لأسباب عملية)كما جاء في نص الاتفاق. ومع إصرارنا على ضرورة إجراء الانتخابات، يصبح من المنطقي الحديث عن نوعين من الانتخابات الأولى تكميلية لانتخاب العدد المقرر لشعبنا في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة لاستكمال المجلس الوطني الفلسطيني. وبهذا يتكرس مفهوم الديمقراطية بشكل يتناسب مع الهدف الفلسطيني في الاستقلال الوطني والمحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن يتم تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

4. الاقتصاد :

تشكل الملاحق الاقتصادية نقطة الضعف الأكبر في اتفاق إعلان المبادئ على المدى الاستراتيجي. فهي تشكل الأساس الذي بني عليه شمعون بيريز استراتيجية الصهيونية للشرق الأوسط الجديد. وتشكل الملاحق الاقتصادية انسجاما كاملا مع تطلعات بيريز في استخدام الشعب الفلسطيني جسرا يعبر به إلى جسد الأمة العربية متسلحا بالتفوق الاقتصادي والعسكري ومعززا بالدعم اللامتناهي من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من الخداع الذي تحمله كلمات تعاون وتنسيق فعلي في الملاحق الاقتصادية لاتفاق إعلان المبادئ، فإن الاستراتيجية الاقتصادية للاستقلال الفلسطيني تصبح على ضوء موازين القوى الراهنة في المنطقة تابعة تماما، كما يصفها آشر دافيدي في مقالته في جريدة دافار والمنشورة في مجلة Middle East Report عدد سبتمبر/أيلول 3991، بقوله (أما على الصعيد الا ستراتيجي فهناك اتفاق تام بين ممثلي القطاعات المختلفة)البنوك، الصناعة، التجارة الكبرى(والحكومة بأن التبعية الاقتصادية للهوية الفلسطينية يجب أن يحافظ عليها). (41)

وليس من قبيل الصدف أن يصدر عن وزير المالية رئيس الجانب الإ سرائيلي في لجنة التنسيق المشتركة، قبل يوم واحد من اجتماع اللجنة، تحذيراً مفاده أن فشل اجتماع اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية الذي سيعقد في باريس، من شأنه أن يهدد كل مخطط الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة.

وليس من قبيل الصدف أيضاً، ان تشن تلك الحملة المفتعلة التي صاحبت إعلان تشكيل المجلس

الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، حيث جاء التشكيل مخالفا لرغبات الكثيرين من الذين يحاولون الفصل بين السياسة والاقتصاد. لقد شكل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار ليلبي تطلعات شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي كل أماكن تواجده من أجل الوصول إلى بناء اقتصاد فلسطيني حر ومستقل، بعيداً عن التبعية الاقتصادية التي كرسها الاحتلال خلال ما يزيد عن ربع قرن. إن الدراسات التي وضعتها الجهات الأكاديمية، سواء في جامعة هارفارد أو البنك الدولي أو غيرهما، قد صيغت بعيدا عن تصور حدوث اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وبما تمثله المنظمة لهذا الشعب من كيانية وهوية مستقلة ومستقبل واضح للا ستقلال الفلسطيني.

لقد وضعت صيغة الملاحق الاقتصادية وغيرها من النصوص بحيث تفرض خيارا واحدا للاقتصاد الفلسطيني وهو ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي. وقد عبر اقتصاديون كبار عن عدم الانصاف في فرض خيار واحد على الفلسطينيين يتمثل بربط اقتصادهم بالاقتصاد الإسرائيلي. فهم يعتقدون أن من حق الفلسطينيين الاختيار بين الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث يضمنون بعد عشر سنوات تقاربا بين وضعهم ووضع الإسرائيليين، الذي سيتفوق كثيراً على جيرانهم من الدول العربية، علما بأن هذا الارتباط سيحرمهم من الاستقلال السياسي والهوية الوطنية المستقلة. أما الخيار الآخر، وهو الارتباط بمحيطهم العربي، فهو وان كان سيجعلهم بعد عشر سنوات في وضع اقتصادي أقل من الإسرائيليين، فإن وضعهم سيكون أحسن من جيرانهم العرب، ولكنه سيمكنهم من تحقيق استقلالهم السياسي وهذا هو الخيار الذي يجب التمسك به.

الفصل الثالث

دور حركة فتح في صياغة المستقبل الفلسطيني

لقد طبعت حركة فتح مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة بطابعها، وأصبحت جميع الفصائل والقوى في الساحة الفلسطينية تقر لها بموقع القيادة وتحمل المسؤولية، والعبء الأكبر، خاصة بعد أن تسلمت بشكل مباشر زمام أمور منظمة التحرير الفلسطينية. منذ عام 9691 ومهما حاول البعض تحميل فتح مسؤولية النكسات التي منيت بها المسيرة النضالية الفلسطينية، فلا أحد ينكر دورها التاريخي في الانجازات التي تحققت على الأرض، والتي فرضت كيانية الشعب الفلسطيني على العالم، وكرست اسم فلسطين على الخارطة. لقد لعبت حركة فتح دورا فاعلا في ابتكار المبادرات الخلاقة للخروج من المآزق وتحمل المجازفات التاريخية في معظم مفاصل وانعطافات المسيرة النضالية. وكان ذلك يعود بشكل مباشر إلى احتياطات الأمان التي حرصت فتح على وجودها في إطار الخطط الاعتراضية، التي كانت توضع لمواجهة المتغيرات الموضوعية، وتفادي وتقليل تأثيرها السلبي، وضمان استمرار المسيرة في الاتجاه الصحيح. وفي إطار الخطة الاستراتيجية العامة، استراتيجية تحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس. لقد فرضت على حركة فتح مواجهات قسرية بعد حرب حزيران 7691 وكذلك بعد أحداث أيلول 0791 ، وبعد حرب أكتوبر 3791 وأخيراً بعد حرب الخليج الثانية 1991 ، التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة. وفي خضم ممر مدريد الإجباري،

وبعد أن أثبتت منظمة التحرير وجودها طرفا فاعلا في الصراع والمفاوضات، هبط علينا اتفاق اوسلو، بنصوصه المجحفة وغموضه وتناقضاته، فكان أكثر إجحافا من صيغة مدريد. لقد احتوى على التنازلات التي رفضت في مفاوضات المسار الثنائي في واشنطن، وفي مقدمتها موضوع القدس، ناهيك عن الا ستيطان والمستوطنات والقضايا الأمنية. وكل هذا تم قبل ان تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعليه فقط كان الاتفاق كالسقف الذي سقط على رؤوسنا جميعا، واصبح كالقدر وكالأمر الواقع في ظل ظروف فلسطينية وعربية ودولية من أصعب ما يكون. وبين قابل ورافض، كاد السقف أن يسحق تحته أشلاء ما تبقى من مقاومة وعناد، وجاءت هبة الجماهير في الأرض المحتلة تعبر عن إصرارها على المقاومة والعناد، واستعدادها لبناء دولتها الفلسطينية المستقلة مدماكا فوق مدماك. معلنة ان الاتفاق على الرغم من كونه مجحفا فإنه يحتوي في مجمل ما يحتويه على مبدأ الانسحاب من أرض فلسطينية محتلة. ويحتوي أيضاً على عودة المقاتلين في إطار قوات الأمن العام والشرطة، إلى جانب عودة النازحين في زمن كان الإبعاد فيه مهيمنا على عقلية الحكومة الإسرائيلية، ناهيك عن الترانسفير في عقل اليمين الصهيوني.

كما أن الجماهير في الأرض المحتلة، لمست أن الخطر الأكبر من الاتفاق، هو أن يتحول إلى إسفين من أسافين رابين التي كان يستخدمها لإشعال الفتنة والحرب الأهلية بين الفلسطينيين. وجاء الرد لدرء هذا الخطر من أبناء حركة فتح وأبناء حركة حماس الذين اتفقوا على ميثاق شرف بعدم الاقتتال، وبحق التعبير وحرية الرأي في إطار الديمقراطية الفلسطينية.

وكان هذا الاتفاق أول الركائز التي استطعنا بها رفع السقف الهابط علينا إلى أعلى، وزيادة كمية الأوكسجين تحت السقف، لتمتلئ صدورنا بهواء الديمقراطية النقي الذي يفرض على كل السواعد أن تتضامن لتمنع السقف من السقوط. وعلى الرغم من الاختلاف في وجهة النظر تجاه الاتفاق، فقد كان لا بد من العمل الجماعي للتصدي. وكانت ركيزة الجماعية تكرس تضامن السواعد كل السواعد معا من اجل تقليص الخسائر، وفي سبيل إبعاد الخطر من ان يعصف الاتفاق المجحف بوحدتنا الوطنية، ويفرض علينا، كما تخطط أجهزة المخابرات الإسرائيلية، حالة حرب أهلية مقيتة. وارتفعت إلى جانب ركيزتي الديمقراطية والجماعية، ركيزة الاستقلالية التي ترفض الخضوع والتبعية. أو التوجيه من أية جهة خارج إطار الشعب الفلسطيني ومصلحته العامة. وكان لا بد من ركيزة الإطار الفكري الجامع والمكافح، والمتمثل بالفكر الوطني الثوري، فكر حركة فتح، أن يشكل الإ طار العام لهذه الركائز بحيث تتعزز ركائز الديمقراطية والجماعية والاستقلالية بقوة دفع الانتفاضة الجبارة وفعالية الثورة الشعبية المسلحة لإزالة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني.

من المنطقي أن يكون الدور المستقبلي لحركة فتح امتدادا طبيعيا لدورها السابق في النضال والكفاح المسلح والانتفاضة الجبارة. وإذا كان لا بد من استخدام وسائل جديدة وأساليب إبداعية خلاقة للنضال، فإن منطلقات حركة فتح، ومبادئها وأهدافها الا ستراتيجية لا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من العقيدة الفتحوية الراسخة، والهادفة إلى الوصول إلى الحل العادل والدائم، والمتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، على كامل تراب فلسطين والتي يتعايش فيها الجميع، من مسلمين ومسيحيين ويهود، دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين أو العقيدة. كما أن الثوابت الوطنية، والحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، تظل الأساس الراسخ لوحدة الموقف الفتحوي الذي ترتكز على أساسه بنية المؤسسات الحركية، والمكاتب المركزية، وكافة الأطر الحركية على امتداد انتشارها داخل الأرض المحتلة وخارجها. إن وحدة الموقف الفتحوي وتماسك الحركة والتفافها حول أهدافها الاستراتيجية وتطلعها بجدية لتحقيق الأهداف الراهنة التي تجسدها معطيات المرحلة النضالية، والتي تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية عنوانها البارز، يحقق طوق السلامة الوطني الأول والذي منه تنطلق أطواق السلامة الأخرى وبدونه لا يستقيم حال.

أما طوق السلامة الوطنية الثاني، فيتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وما تمثله من تجسيد للهوية الوطنية وللكيانية المستقلة للشعب الفلسطيني، فتحت خيمة هذه المنظمة، وفي ظلها حقق الشعب الفلسطيني تكامله ووحدته العضوية التي لا تنفصم، في الداخل والخارج. وحول شعارات المنظمة وأهدافها ومبادئها، جذر الشعب الفلسطيني حقوقه، واجتاز كل الحواجز والعقبات والافخاخ التي نصبت في طريقه، وكما استطاعت حركة فتح من موقع دورها القيادي في المنظمة، ان تحافظ عليها وتهيئ لها طوق النجاة من مخطط تصفيتها السياسي. فإنها تواجه في هذه المرحلة المخطط الذي استفحل في الآونة الأخيرة بالحصار المالي إلى حد التجويع الهادف إلى تآكل مؤسسات المنظمة لدرجة تهدد وجودها ذاته.

إن المحافظة على المنظمة ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية ضرورة تقتضيها طبيعة النضال المستقبلي للوصول إلى المرحلة النهائية. مرحلة تنفيذ القرار 242 و833 والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 7691 بما في ذلك القدس. فالمنظمة هي التي ستفاوض لتنفيذ حق العودة وتقرير المصير. وهي التي ستجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعيداً عن الأفخاخ والاشراك الخداعية، التي يقيمها الصهاينة في وجه حق تقرير المصير، وما يعنيه بالنسبة لشعبنا من تجسيد لقيام الدولة المستقلة وإنهاء للاحتلال البغيض.

وفي ظل خيمة المنظمة يكون العمل الجاد لتجميع طاقات الشعب الفلسطيني ومنظماته وفصائله المقاتلة. وعلينا إعطاء الحوار الشامل فرصة تجذير الديمقراطية والتعددية التي أقرها مجلسها الوطني في إعلان الاستقلال. وانطلاقاً من أن للإنسان الفرد حقه في اتخاذ الموقف الذي ينسجم مع طبيعته وفكره من الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في البيت الأبيض. فإن من حق المنظمات والهيئات القيادية والفصائل المقاتلة إعلان مواقفها بما ينسجم مع أيديولوجيتها ونظرتها لطبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الصهيوني.

ولكي تسود الحياة الديمقراطية في المجال السياسي داخل ساحة المنظمة، لا بد من إدانة الدعوات إلى الاقتتال وإهدار الدماء والاحتكام إلى السلاح، بدل الحوار الوطني المستمر والبناء. فبالحوار فقط يمكن تحقيق طوق السلامة الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبها نحقق وحدة الشعب في مواجهة المؤامرات، ووحدته في البناء والإنجاز على طريق النصر الأكيد.

أما طوق السلامة الثالث، فيتمثل بالموقف العرب الموحد والمتكامل في دعم منظمة التحرير الفلسطينية في التصدي للأخطار المحدقة. وفي البناء للمستقبل المشرق. إن محاولة العدو الصهيوني الدائمة لفرض سيطرته وهيمنته على المنطقة، تنطلق من محاولة إقامة علاقة وروابط مباشرة بينه وبين كل قطر عربي على حدة. كما في ذلك الشعب الفلسطيني. ويهدف العدو الصهيوني إلى جعل كل قطر عربي، يسعى لتحقيق أمنه القطري على حساب الأمن القومي العربي، وذلك بإنشاء روابط أمنية بين >إسرائيل، وهذه الأقطار كل على حدة. إن أعلى درجات التنسيق بين أقطار دول الطوق العربية بشكل خاص، وبين كل الأقطار العربية بشكل عام، تدعم الموقف العربي الموحد الذي يجعل الأمن القومي العربي سياجا، يحمي كل الأقطار العربية من خطر استفراد الكيان الصهيوني بها كل على انفراد. وان خطة التكامل العربي في المجال السياسي والأمني والاقتصاد والعسكري، تجعل طوق السلامة الفتحوي، وطوق السلامة الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، أطواق نجاة تقلل الخسائر، وتزيد فعالية الإنجاز، تدفع نحو بناء مجتمع عربي تقدمي خلاق، يواجه التحدي الحضاري، ليس لمجرد البقاء، وإنما بالسعي نحو النهوض العملاق للأمة العربية.

وإلى جانب الأطواق السابقة، لا بد من تأمين طوق سلامة دولية، تجعل من المجتمع الدولي إطاراً يتمسك بقرارات الشرعية الدولية وحكما عادلا، يراقب تنفيذها وتطبيقها، بما يخدم السلام العالمي وحقوق

الإنسان، التي أقرتها اتفاقية جنيف الرابعة، وبما ينسجم مع الشرعية الدولية.

لقد بادرت حركة فتح، في اجتماع مجلسها الثوري بتاريخ 2/11/3991 باتخاذ قرار يؤيد توجه اللجنة المركزية وأسلوب تعاملها مع إعلان المبادئ. كما أنها قررت تشكيل مجموعة من اللجان المنبثقة عن المجلس لتشكل خطة العمل الحركية في إطار أطواق السلامة الوطنية وقد تحددت القواعد الأساسية لبرنامج المرحلة القادمة ومهماتها من أجل تنفيذ البرنامج المرحلي لإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، بالارتكاز على خطة التعبئة الوطنية العامة. فكرياً وسياسياً بحيث يصبح واضحاً لجميع أبناء حركة فتح وبالتالي لجماهير الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية عليهما هي مرحلة انتقالية ستمتد لتغطي في المدى القريب باقي الضفة الغربية. وأن الحل النهائي، لا يستقيم فيه الحال ولا يتحقق السلام إلا بدحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني. مع التمسك بالخيار الاستراتيجي المتمثل بالكفاح المسلح وبالانتفاضة الشعبية الجبارة، إلى أن يتم تحقيق الأهداف التي تجعل من النضال المستقبلي للتوحيد الديمقراطي لأرض فلسطين كاملة أمراً قابلاً للتحقيق. يتطلب هذا أن تشمل التعبئة الوطنية المفاهيم المبدئية التالية التي تشكل دليل العمل للمناضل الفلسطيني في كل مراحل عملية التسوية الراهنة وفي صياغة المستقبل الفلسطيني:

1. التمسك بالثوابت فيما يتعلق بالمسائل التي اعتبرت من قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضايا القدس والانسحاب الشامل وحق تقرير المصير واللاجئين وضمان حق العودة وفقاً للقرار الدولي رقم 491 ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الدخول في مفاوضات الوضع النهائي في أسرع وقت ممكن.

2. التركيز المشدد على ضرورة إزالة المستوطنات باعتبارها ألغام موقوتة في طريق عملية السلام، وخاصة بعد استفحال الجرائم التي ارتكبها المستوطنون. فلقد كان في محله ذلك الإصرار الذي أكدته قرارات المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني المنعقدين قبل مؤتمر مدريد مباشرة حول أولوية وقف الا ستيطان، تمهيداً لتفكيك المستوطنات باعتبارها (غير شرعية وعقبة في طريق السلام).

3. الانسحاب الكامل والشامل لقوات الاحتلال من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 7691 بما فيها القدس، كمرحلة أولى للعملية النضالية التي يجب أن تستمر بوسائل أخرى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

4. تحقيق الا ستقلال الاقتصادي، وبناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وإرساء دعائمه في ضوء اعتبارات المصلحة الوطنية، وفي إطار التكامل القومي العربي، وعلى أساس أولويات هذا التكامل والترابط القومي. وبعيداً عن الهدف الصهيوني من الملاحق الاقتصادية، لاتفاق إعلان المبادئ، فإن مفهومنا للتعاون لا يتعدى حدود مصلحتنا في التنمية الاقتصادية المستقلة، والأكثر تعاونا مع محيطنا العربي. وعلى هذا الأساس وبهذا المنطق، تم إقرار اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع كل من الأردن ومصر من أجل تعزيز وتطوير وتحصين الاقتصاد الفلسطيني المستقل.

5. تطوير دور الثقافة الوطنية الفلسطينية في بعدها الحضاري القومي والروحي والإنساني، والعمل على تشكيل الجسم الثقافي المركزي الفلسطيني الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على التراث والتنمية الثقافية. وبحيث يتزامن التطور والبناء الثقافي، جنباً إلى جنب مع التطور والبناء الاقتصادي، لما يعنيه ذلك من تقوية أسس الترابط الحضاري بين مجالات التنمية الإنسانية في جميع أوجهها.

6. تشكيل قوات الأمن والشرطة الفلسطينية بالأعداد الكافية واللازمة لضمان الأمن والاستقرار للمواطنين وتحقيق العدالة والديمقراطية على أرض السلطة الوطنية الفلسطينية. وبحيث يكون مفهوما وواضحا أن مهمة قوات الأمن والشرطة هي حماية الشعب وممتلكاته وحماية المواطن وحقه في العيش بكرامة وطمأنينة وفي إطار سيادة النظام والقانون.

7. تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على أرضية الوضوح التكتيكي والثبات الاستراتيجي وذلك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وبعيداً عن التبعية والتوجيه من جهات أو قوى خارج الإطار الوطني الفلسطيني. فلقد جسدت منظمة التحرير الفلسطينية الوحدة الوطنية الفلسطينية خلال ثلاثة عقود. وحافظت عبر مجلسها الوطني على تجميع كافة طاقات شعبنا وفعالياته جنبا إلى جنب مع الفصائل والمنظمات المقاتلة. وعلى الرغم من التعارضات والتباينات في الآراء والأفكار التي صاحبت علمية الكفاح الفلسطيني، فقد ظلت الوحدة الوطنية ضرورة حتمية، الأمر الذي يتطلب الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إجراء حوار وطني من أجل تقريب وجهات النظر حول طبيعة وشكل وفعالية المعارضة الوطنية في المرحلة الراهنة، بحيث يمكنها المساهمة في تحويل المسار، الذي يهدف إليه الصهاينة من الاتفاقية، في إطار خطة اعتراضية متكاملة، تتصدى للمشروع الصهيوني وتجهضه.

8. التمسك باستمرار منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا وحيداً للشعب الفلسطيني، والتمسك الثابت بوحدة الشعب الفلسطيني في الوطن وخارجه وفي كل مناطق الشتات، والمحافظة على هويته الفلسطينية العربية، وتوارث انتمائه الفلسطيني روحيا وعمليا، والتمسك بحقوقه الأصلية والناشئة أو المكتسبة في كافة أماكن تواجده، وفي مقدمتها حقه في العودة، والانتماء الفلسطيني والمساواة والكرامة. وكذلك مقاومة كل محاولات التقليص السكاني له بأي طريق من الطرق ومحاولات شطب أجزاء منه أو إذابتها. إن السلطة الوطنية الفلسطينية والأرض الفلسطينية المحررة، هي لكل الفلسطينيين أينما كانوا، وهي خطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية وعلى إنجاز حق العودة. وستبقى منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الوطن المعنوي لكل الشعب الفلسطيني إلى أن يتم تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

9. التمسك بالديمقراطية كأساس مبدئي لبنية السلطة الوطنية ولتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير. وهذا يقتضي إجراء انتخابات حرة وعامة وتشريعية لشعبنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة لانتخاب العدد اللازم لاستكمال المجلس الوطني الفلسطيني. وكذلك لانتخاب هيئة السلطة الوطنية مباشرة أو من بين الأعضاء المنتخبين لاستكمال المجلس الوطني الفلسطيني.

10. التمسك بالخيار القومي وبكل ما يتطلبه تحقيق شعار حركة فتح الاستراتيجي >فلسطين طريق الوحدة ولا بد أن يشكل تحرير أي جزء من الأراضي الفلسطينية مركزاً للسد المانع لاندفاع المغزو الصهيوني للعالم العربي بأشكاله المختلفة العسكرية الاقتصادية والثقافية الحضارية. فمعركة الأمة العربية مع الحركة الصهيونية والاستعمار تظل معركة حضارية. ويشكل شعب فلسطين طليعة الأمة العربية في هذه المواجهة الشرسة التي لا يمكن خوضها بدون وحدة الموقف العربي.

الفصل الرابع

الخطط المستقبلية للإنماء والبناء في دولة فلسطين المستقبل

تطل ملامح فلسطين المستقبل، بنظامها السياسي ودولتها المستقلة، من خلال تراكم التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني، وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية، في إطار واقعه الجغرافي السكاني. وتشكل الثقافة السياسية، التي صبغت الشعب الفلسطيني بروح الكفاح المسلح والانتفاضة الجبارة والشاملة، طبيعة الواقع الراهن الذي تتطلع صورة المستقبل إلى التراكم عليه وتطويره، ليتناسب مع مرحلة البناء والإنماء في كافة المجالات الإدارية والتنموية والبنيوية على مستوى الشعب والسلطات التي هو مصدرها، ونظام الحكم والحقوق والحريات العامة الأساسية في ظل سيادة القانون.

لقد أعلن شعبنا في وثيقة إعلان الاستقلال في 51/نوفمبر/8891ما يشكل راشدا ملهما لتطلعات شعبنا نحو دولة فلسطين المستقبل حيث جاء في الإعلان ما نصه:

(ان دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية، قرارات الأغلبية. وعلى العدل الاجتماعي، والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون).

وهكذا نرى ان الأساس الذي تحدده وثيقة إعلان الاستقلال لنظام الحكم في دولة فلسطين المستقبل يقوم على ركائز الديمقراطية البرلمانية، وحرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب، استناداً إلى دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل.

إن النموذج الذي يمكن أن تقدمه التجربة الفلسطينية في مجال الديمقراطية البرلمانية ينطلق من حقيقة، أن الشعب الفلسطيني، الذي خاض مسيرة نضال وطني ثوري طويل المدى. وحافظ على ديمقراطية ثورية في ظل غابة بنادق، لا يمكن أن يقبل بنظام لا يقوم على الركائز المشار إليها أعلاه. وعلى الرغم من محاولة الكثيرين من أعداء شعبنا تصوير أن الشعب الفلسطيني غير مؤهل لممارسة الديمقراطية المستقرة في دولة مستقلة، ويحاولون التبشير باقتتال فلسطيني وحرب أهلية بين القابلين والرافضين للاتفاقية التي ستقوم الدولة على أساسها، فإننا قد رأينا كيف حافظت قواعد الفصائل الفلسطينية على روح الديمقراطية في ظل محاولة تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ ونصوصه المجحفة. وأقرت مواثيق شرف تنبع من تجربة الماضي في الحفاظ على الذات وحرية الرأي والتعددية والتطلع إلى مستقبل تزدهر فيه الديمقراطية والعدالة. ونحن ندرك أن بعض الظواهر غير الديمقراطية، التي تشكل نشازاً وخروجاً عن المألوف، يعود معظمها في الأساس إلى التشوهات الاجتماعية التي ألحقها الاحتلال وأجهزته البوليسية ومخابراته في بعض الموتورين من بقايا روابط القرى والعملاء. إن التجربة التي خاضها شعبنا في ظل منظمة التحرير الفلسطينية، التي شكلت الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة على بساط الريح، تؤكد ان الاستقراء يبشر بازدهار الديمقراطية في ظل الدولة المتجسدة ماديا على أرضه الحرة المقدسة.

لقد استطاعت منظمة التحرير أن تطور هيكلها وبنيتها الداخلية نحو توسيع المشاركة الديمقراطية،

بحيث اصبح المجلس الوطني الفلسطيني يتشكل على النحو التالي:

الربع الأول، ويشمل ممثلي فصائل الثورة الفلسطينية والمختارين من خلال تنظيماتهم. ويشمل الربع الثاني ممثلي المنظمات الشعبية والمهنية المنتخبين من خلال مؤتمراتهم. ويتشكل الربع الثالث من ممثلي الجاليات الفلسطينية المنتخبين حيث يمكن ذلك، والمختارين في الحالات التي لا تسمح ظروفها بإجراء انتخابات. أما الربع الأخير فيضم الشخصيات الوطنية البارزة والكفاءات المستقلة والتي تحظى بإجماع الهيئات المركزية. وقد شملت هذه الكفاءات والشخصيات جميع القيادات الوطنية التي أبعدت من الأراضي المحتلة. وقد تم انتخاب عدد من الاخوة المبعدين أعضاء في اللجنة التنفيذية وفي المجلس المركزي تعبيرا عن تمثيلهم للداخل، الذي كان العدو يمنع مشاركة ممثليه في المجلس الوطني. لقد كرس المجلس الوطني وأرسى إجراءات برلمانية في عملية صنع القرار، فالنقاش الحر والجدل الشديد، اللذان كانا يسبقان اتخاذ القرار، كانا يعكسان حقيقة التعددية السياسية والعقائد المتباينة والمتنوعة داخل إطار واحد هو المجلس الوطني الفلسطيني. وفي ظل سقف واحد هو الأسلوب الديمقراطي الفلسطيني.

إن ضوابط الحفاظ على الديمقراطية ومنع تسلل النزعات التسلطية البعيدة عن الممارسة الديمقراطية السليمة، تقتضي التركيز على استخدام إطار يسمح بتقويم مختلف الأبعاد الأربعة التالية التي تشملها النظرية الديمقراطية (51) عند التطبيق على نموذج الدولة الفلسطينية:

1. البعد القيمي المتعلق بمدى تطابق منظومة القيم السائدة في البيئة السياسية الفلسطينية مع مجموعة القيم التي يشترط توافرها في المجتمع، حتى يمكن للنظام الديمقراطي أن يعمل بكفاءة.
2. البعد التنظيمي والمؤسسي المتعلق بمدى إمكان أن تتوافر في الدولة الفلسطينية الأسس التي تكفل حقوق وواجبات الأفراد، والتوازن بين السلطات العامة في المجتمع، وما إلى ذلك من الإجراءات الرامية إلى الحيلولة دون بروز نزعة نحو الطغيان في هذه الدولة.
3. البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالإمكانيات المحتملة للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني وأثرها على التجربة الديمقراطية فيه.
4. البعد الإقليمي والدولي المتعلق بتأثير سلبيات مرحلة الاحتلال الإسرائيلي، وكذا تأثير الأوضاع الإقليمية والدولية، التي يفترض أنها سوف تحيط بالدولة الفلسطينية المستقلة، على احتمالات نمو واستقرار العملية الديمقراطية فيه.

وبتطبيق هذا الإطار في تقييم احتمالات بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، نجد أن البعدين التنظيمي والاجتماعي يمثلان أكثر الأبعاد الإيجابية التي يمكن أن تدفع بقوة نحو قيام ممارسة ديمقراطية، في حين ان مختلف الأبعاد القيمية والاقتصادية والدولية تطرح تحديات خطيرة حول إمكانية قيام هذه الممارسة الديمقراطية. والتي لا بد من مواجهتها بأسلحة الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون التي يمكن ان تؤدي، في حالة توافر المتغيرات الإيجابية الأخرى، إلى إجهاض النزعة نحو الطغيان. وتتمثل المقومات التنظيمية والمؤسسية من الناحية النظرية في: الدستور، التوازن بين السلطات العامة، التغيير الدوري للمسئولين السياسيين عن طريق الانتخاب، نشوء وتوافر الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وفي هذا الصدد، يشدد إعلان الاستقلال الفلسطيني - كما سبقت الإشارة - على الالتزام بالديمقراطية في الدولة المستقلة. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لم يكن دستورا، إلا أنه يمكن ان يخدم كمحدد لسلوك وطبيعة هذه الدولة. وكما كانت التعددية الحزبية والتنظيمية السياسية هي الأساس السائد الذي ارتكزت عليه بنية المجلس الوطني الفلسطيني، وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، فقد انعكس ذلك بشكل واضح في إعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني تأكيداً لتمسك الشعب الفلسطيني بهذه الصيغة الديمقراطية. ومن المؤكد ان تسود صيغة المنظمات السائدة والتي تقوم على أساس أيديولوجي عقائدي سياسي وديني،

كما انه من المتوقع أن تكون خريطة تيارات الحركات والأحزاب السياسية على الشكل التالي:

1. التيار الوطني الثوري: وهو ما تمثله حركة فتح ويعتمد الوطنية الثورية كأيديولوجيا، حيث زيشكل الجامع المشترك الأعظم لكل أبناء الشعب. وكما استقطب هذا التيار الوطني الثوري في إطار حركة فتح وامتداداتها في المنظمات الشعبية والمهنية معظم المناضلين في مرحلة الثورة والكفاح المسلح والانتفاضة المباركة، فإنه سيستمر في الاستقطاب لمرحلة البناء والإنماء وتطوير الدولة الفلسطينية المستقلة. ويشمل هذا التيار في إطاره معظم معتنقي الأيديولوجيات الأخرى، ولكن ليس على أساس تنظيمي، فهو ينادي بقومية الانتماء لدولة فلسطين، ويعتبر البعد الروحي جزءاً لا يتجزأ من طبيعة بنية دولة المستقبل. ويتطلع نحو عدالة اجتماعية تعتبر أن الجماهير التي تخوض الثورة والانتفاضة هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.
2. التيار الإسلامي: ويقصد به تلك القوى التي ترفع لواء الإسلام باعتباره منهجاً بديلاً للحياة والممارسة السياسية. وتدعو إلى إقامة الوحدة الإسلامية. وهي ذات بعد أممي يشكل وجوده على الساحة الفلسطينية جزءا صغيرا سيظل يدور في فلك القيادة الأممية (للإسلام الدولي). وتعتبر حركة حماس، جناح حركة الإخوان المسلمين، أكبر قوى هذا التيار، وتعتبر حركة الجهاد الإسلامي بتشعباتها المختلفة أكثر المنظمات الفلسطينية تطرفاً، كما ان حزب التحرير الإسلامي هوً في الأصل فلسطيني التأسيس.
3. التيار القومي: ويشكل هذا التيار امتدادا للأحزاب والحركات القومية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب. وقد امتزج هذا التيار خلال مرحلة الكفاح المسلح مع التيار الناصري والفكر الماركسي، وسيكون مستقبل هذا التيار مرهونا بالتوجهات الوحدوية على مستوى العالم العربي بأسره.
4. التيار الاشتراكي العلمي: ويشكل هذا التيار القوى التي تبنت الماركسية في مرحلة الكفاح المسلح، والتي توجهت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي باتجاه الالتزام بالاشتراكية العلمية بعيداً عن التعبيرات الماركسية الشيوعية.

خطط الإنماء وإعادة البناء

بدأ التوجه المكثف لوضع الخطط الهادفة إلى تنمية المجتمع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً بعد إعلان الاستقلال. وقد تركز التخطيط لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني انطلاقا من نظرية عمل اقتصادية تحدد المنطلقات والمبادئ التي تسود الواقع الراهن، وطبيعة الأهداف المنوي تحقيقها على المستويين المرحلي والاستراتيجي. ثم الوسائل والأساليب التي ينبغي إتباعها لتحقيق هذه الأهداف. ومع التأكيد على توفر المقومات الاقتصادية لقيام الدولة الفلسطينية، إلا أن هذه المقومات تظل أسيرة الواقع الراهن الذي يكرسه الاحتلال العسكري الإسرائيلي من جهة، أو المخطط الصهيوني الرامي إلى إعادة ترتيب وتكريس الاحتلال على أسس اقتصادية من جهة أخرى. ومع انطلاقة مسيرة التسوية، إثر مؤتمر مدريد، بدأ التحرك في المسارين، الثنائي الهادف إلى تحقيق الأهداف السياسية، والمتعدد الرامي إلى بلورة مشروع شرق أوسط جديد في إطار نظرة اقتصادية شاملة.

إن التطلع لتجسيد ميلاد الدولة الفلسطينية على الأرض، يتطلب تحقيق تنمية شاملة، تضمن إلى جانب الاستقلال السياسي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية للمجتمع

الفلسطيني. وتسعى أساساً لرفع مستوى المواطنين في كافة نواحي الحياة. ويقصد بها الارتقاء الحقيقي بالمواطن، وبما يعنيه ذلك من زيادة في دخله مصحوبا بتطوير إيجابي في سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته. الأمر الذي يعيد بناء المجتمع الفلسطيني الخارج من تحت نير الاحتلال، والمجرح بكل أنواع التشوهات التي عمد العدو الصهيوني إلى تعميقها فيه.

ولقد حرصت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالدائرة الاقتصادية، على الانطلاق من قاعدة الأرض المحتلة ومؤسساتها وفعالياتها والأخصائيين فيها، بحيث تضمن ان يكون انطلاق وضع خطة الإنماء وإعادة البناء الفلسطينية، بما في ذلك البرنامج العام للإنماء الاقتصادي الفلسطيني، مغطياً لكل متطلبات التنمية الشعبية بشموليتها الاجتماعية والتربوية والثقافية إلى جانب التركيز على مجال التنمية الاقتصادية وإعادة البناء.

ولقد جاء اتفاق إعلان المبادئ ليعالج الموضوع الاقتصادي بشكل يتنافى مع التطلع الاستقلالي، ويحمل في طيات ملاحقه الاقتصادية بذور مشروع إعادة السيطرة تحت عنوان التعاون أو التنسيق، في ظل اختلال فاضح لتوازن القوى الاقتصادية. فالاقتصاد الإسرائيلي العملاق إذا ما قورن باقتصاد مشروع الدولة الفلسطينية. فالناتج الإجمالي المحلي لإسرائيل يبلغ (06) مليار دولار، في حين لا يتجاوز ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين 5،2 مليار دولار، ناهيك عن سياسة التبعية الاقتصادية التي كرستها السياسة الاقتصادية الإسرائيلية بحيث كيفت اقتصاديات المناطق المحتلة مع حاجاتها الأساسية لتضمن وجود مستودع للأيدي العاملة الرخيصة وغير الماهرة، إلى جانب ضمانها كأسواق للبضائع الإسرائيلية.

لقد أصبح الاستقلال الاقتصادي أول مهمات وأهداف نظرية العمل الاقتصادي الفلسطيني، باعتباره ضرورة أساسية لتحقيق الاستقلال السياسي، ولقد حرصت منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بحق تقرير المصير الاقتصادي بنفس الدرجة التي تتمسك بها بحق تقرير المصير السياسي. فمع إعلان تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية كان التوجه لتشكيل الجسم الاقتصادي المسؤول عن القرارات الاقتصادية المتعلقة بمستقبل الإنماء وإعادة البناء الفلسطيني، وقد حرصت المنظمة عند تشكيلها للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة البناء، على وجود التداخل والتكامل بين الفعاليات الاقتصادية المتخصصة والكفاءات الاقتصادية السياسية، بحيث يحقق التكامل ما يضمن فك الارتباط وإنهاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. وقد واجهت المنظمة حملة من قبل عدد من الدول الممولة وكذلك بعد الاقتصاديين فيها الذين اعتقدوا أن الفصل بين القرار الاقتصادي والقرار السياسي سيتيح لهم المجال للتخلص من هيمنة الكيانية الفلسطينية المستقلة، التي تشكل سداً أمام الغزو الاقتصادي الصهيوني للوطن العربي. فبعض الاقتصاديين يعتقد أن مستقبل الشرق الأوسط الجديد يتوقف على دور الفلسطينيين كجسر وكبساط أحمر يفتح لإسرائيل آفاق الازدهار والانتشار الاقتصادي من الفرات إلى النيل.

ترتكز خطة العمل الاقتصادي الفلسطيني على المنطلقات والأهداف والأساليب التالية:

المنطلقات:

1. الاقتصاد الفلسطيني جزء من الاقتصاد العربي ويجب أن يتكامل معه.
2. المرحلة الانتقالية خطوة نحو الاستقلال السياسي الذي لن يتحقق بدون الاستقلال الاقتصادي.
3. يجب تحقيق الانسحاب الإسرائيلي عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 7691بما في ذلك القدس والحمة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في السيطرة على موارده الطبيعية، الأرض

والمياه والمجالات الجوية والكهرومغناطيسية وباطن الأرض والطاقات البشرية.

4. حق العودة للنازحين عام 7691وأنسالهم وتسهيل تحقيق ذلك بما يضمن تنمية الموارد البشرية في المجتمع الفلسطيني.
5. حق العودة للاجئين عام 8491 وأنسالهم إلى بلادهم وممتلكاتهم والنضال المستقبلي بكافة الوسائل لتحقيق التوحيد الديمقراطي لكل الأرض الفلسطينية في إطار الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

الأهداف:

تهدف خطة الإنماء وإعادة البناء للمستقبل الفلسطيني إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إزالة الآ ثار السلبية التي ألحقها الاحتلال الإ سرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني وتصحيح كل التشوهات التي أصابت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.
2. فك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي تدريجيا بحيث يتم تحقيق الاستقلال الاقتصادي مع إنهاء المرحلة الانتقالية بأسرع ما يمكن، لتحقيق الاستقلال الفلسطيني الشامل سياسيا واقتصاديا.
3. خلق فرص عمل وامتصاص قوة العمل التي تعاني البطالة سواء المكشوفة أو المقنعة، إضافة إلى قوة العمل التي سيتم دخولها عبر تحقيق حق العودة للنازحين واللاجئين.
4. التركيز على إنجاز مشاريع الإسكان التي تتطلبها عودة النازحين وتوفير التسهيلات التي تساهم في ترسيخ بنية المجتمع الفلسطيني على الأرض.
5. التركيز على توسيع وتحسين وتطوير البنية التحتية التي كانت مهملة بشكل خطير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
6. تلبية الحاجات الأساسية للمواطن الفلسطيني بما فيها المأكل والملبس والمسكن وفرص العمل باعتبارها أهداف اقتصادية.
7. تشجيع القطاعات المنتجة للصادرات لرفع قدرة الاعتماد على النفس وتوطيد أركان الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، مع التركيز على اكتساب وتوطين التكنولوجيا والتدريب المهني بما يخدم التطور والإبداع في هذا المجال.

الأساليب:

1. إقامة المؤسسات والهيكليات والأطر التي تساند النشاط الاقتصادي وتضمن رفع مستوى كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع المنسجم مع أطر التشريعات الاقتصادية وتشمل هذه الأطر: هيئات التنظيمات النقابية والغرف الصناعية والتجارية ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وغيرها.
2. تجذير سياسة الاعتماد على الذات بشكل خاص والتكامل مع الاقتصاد العربي بشكل عام، بحيث يصبح الاعتماد الذاتي الفلسطيني جزءا من الاعتماد الجماعي العربي، ويجب تجنب الوقوع تحت طائلة المديونية الخارجية.

3. حشد الطاقات الفلسطينية المنتشرة في أنحاء العالم، والتي تشكل مئات الألوف من العمال المهرة والتقنيين والفعاليات الاقتصادية والفنية والهندسية بما يخدم خطة الإنماء وإعادة البناء للمجتمع الفلسطيني.

4. دفع عملية الإنتاج وتنويعها بحيث يتحقق التوازن بين الزراعة والصناعة من جهة، وبين الاستراتيجية الدافعة لتشجيع التصدير، وتلك الدافعة للاستهلاك المحلي وللاحلال محل المستوردات من جهة أخرى.

5. توجيه المساعدات من المصادر العربية والأجنبية توجيها صحيحاً وسليماً ومنتجا بحيث تحقق المردود التنموي والبنائي المنشود، بعيداً عن الإهدار وسوء الإدارة.

6. التوظيف الفعال للشعور بالحرية والانعتاق من براثن الاحتلال والأسر، بحيث يتحول هذا الشعور إلى طاقة وقوة دفع إنمائية ونفسية تساهم في تجذير الحماس الوطني وترجمته إلى نشاط اقتصادي إنمائي وبنائي على حد سواء. إن الشعور بالانعتاق والحرية الوطنية يضاعف طاقة الموارد البشرية الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات، بما يؤكد أن الذات الفلسطينية قادرة على اجتراح المعجزات وفرض الوقائع على الأرض المحررة.

7. التوظيف الفعال للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني في مجال تنفيذ برنامج الإنماء والبناء الفلسطيني، فالديمقراطية وتحقيق الذات الإنسانية في المجتمع تعطي دفعا وتخلق قيما اقتصادية وحوافز لا حدود لها في العطاء والإنماء والبناء. فالتطور المرتقب للشعب الفلسطيني يرتكز على الدعائم الراسخة التي تمثلها الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والتكافؤ بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحقوق والواجبات التي تتطلبها خطة الإنماء وبناء المجتمع الفلسطيني الحضاري. ذلك المجتمع الذي يتهيأ لدخول القرن الحادي والعشرين شامخاً وعزيزاً ومحققا لأهدافه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الهوامش:

1- George Bosh, speech in the Congress, Documented in William Quant صs book, Peace Process, Brockings 1993 P. 496.

2- Building for Peace, Washington Institute For Near East Policy 1988, P.33-35.

3- George Bosh, Speech in Madrid Conference, Documented in AIPAC report. The Middle East Peace Sinee Madrid. 1992. P. 60-61.

4- 6/9/3991 نداف شرغاي، هآرتس،

5- 42/2/3991 (جريدة حدشوت كريستوفر)

6- Palestine Respects to the American Draft 29/7/1993.

7- Robert Satloff. Policy watch No 54.

8- 1/9/3991 نشرة >وفا<

9- Jane Corbin Gaza First. Bloosburg 1994 p. 136.

01- 22/9/3991 يوجين قطران، الجوانب القانونية. جريدة الشرق الأوسط

11- 01/01/3991 أنيس القاسم، مداخلة في المجلس المركزي الفلسطيني

12- Francis Boyle, Memorandum of Law to The Palestinian delegates to the Middle East Peace Negotiations. On the Subject of the Interim Agreement and International Law. 1.Sep. 1992 un Published. P. 17.

13- Ibid. P. 18.

14- Asher David, Middle East Report, September 1993.

51- 205 ص1991 الدولة الفلسطينية - معهد البحوث والدراسات العربية.